

الاحتجاج بالحديث الشريف من المنظور اللساني

The Argumantation of Hadih in View of Linguistics

رشيدة طاهر مزذك *

taharmazdakrachida@gmail.com

جامعة أحمد بن بلة، وهران (الجزائر)

أ.د. محمد ملياني

medmel1992@yahoo.fr

جامعة أحمد بن بلة – وهران 1 (الجزائر)

تاريخ الإرسال 2020/10/22 تاريخ القبول 2020/10/31 تاريخ النشر 2020/12/01

ملخص: يتمحور الحديث في هذا المقال حول الحديث النبوي الشريف وأحقية كلام النبي -صلى الله عليه وسلم- للاحتجاج به في مسائل اللغة والأدب. فلا يجادل أحد في أنّ المنزلة التي اكتسبها كلام الرسول ﷺ في تراتبية التراث العربي الإسلامي تدلّ على مدى المكانة التي يحتلّها الحديث النبوي الشريف بالمقارنة مع باقي مصادر اللغة والأدب في التراث العربي، ومع ذلك؛ فإننا نجد دعوات قديمة وحديثة لا تعترف للنصوص النبوية بهذه القابلية للاحتجاج في الوقت الذي تسبغ هذه الصفة على نصوص تراثية أقل شأنًا بميزان اللغة والأدب كليهما. فما فحوى هذه الدعوات قديمها وحديثها التي وقفت من نصوص أحاديث النبي -صلى الله عليه وسلم- هذا الموقف؟ وما هي دواعي ذلك ومبرراته اللسانية والنصية بمنظور البحث اللساني المعاصر؟

الكلمات المفتاحية: لغة الحديث، الاحتجاج، اللسانيات، التراث، العربية.

Abstract :

The discussion in this article is centered on the Prophet's honorable speech and the right of the Prophet's speech to be presented as arguments in the matter of the language and literature. No one can deny the high place of the Prophet's speech in the order of the Arab-Islamic heritage in comparison with the rest of the sources of language and literature in the Arab heritage. However, we find old and modern calls that do not recognize the prophetic texts as they may be presented as arguments in language. What is the content of these calls, old and recent, that stood from the texts of the Prophet's speech –peace be upon him- this position? What are the reasons and justifications for this, both in contemporary linguistic research?

Key words : Prophet's speech – Argumentation – linguistics – heritage - arabic

1. مقدمة: يهدف هذا البحث إلى الكشف عن منزلة الحديث النبوي الشريف في مصادر اللغة العربية. فما توفر للغة العربية من عوامل البقاء و الازدهار يجعلها لغة عصية على الزوال و الاندثار؛ فهي لغة ضاربة بجذورها في أعماق التاريخ، و لا يزال حضورها المعاصر ييشّر بكشوف بحثية تدفع باتجاه إحلال هذه اللغة المكانة الرفيعة بين اللغات الإنسانية. و إنما يتمّ الكشف عن ذلك حينما نولّي شطر وجوهنا تلك النصوص العربية الأصيلة التي تعكس بصدق و أصالة مهارة القول العربي و تفتّنه و تعاليه على غيره من النصوص العربية - إلاّ ما تعلق بالقرآن الكريم - حينما يستجمع شروط الصدق و الأصالة و الأمانة.

و ما دام أنّ نص القرآن الكريم بما توفر له من جهود البحث و التحري قد عرف وفرة لافتة من الدراسات التي صالت و جالت في هذا الميدان، فإنّ الحديث النبوي الشريف يمتلك من ناصية الخطابة و البلاغة هو أيضا ما أهلّ صاحب الرسالة ﷺ أن يقول عن نفسه: "بعثت بجوامع الكلم..."⁽¹⁾

وبالتالي فإنّه من الإنصاف في رحاب البحث العلمي أن يتبوأ الحديث الشريف مكانته اللائقة في مراتب الاحتجاج و الاستشهاد به و عليه في أصول اللغة و النحو و الإعراب و البلاغة و البيان. فإذا كان العرب منذ فجر الإسلام قد أسسوا فكرا لغويا أصيلا لا زالت آثار العلماء تشهد بسبقهم و فضلهم؛ فإنّ الفضل يعود بالدرجة الأولى إلى أصليين عظيمين لا ينفك أحدهما عن الآخر وجودا و عدما، و هما القرآن الكريم و الحديث النبوي الشريف. "فالعرب بحكم مميّزات حضارتهم و بحكم اندراج نصّهم الديني في صلب هذه المميّزات قد دُعوا إلى تفكّر اللغة في نظامها و قدسيّتها و مراتب إعجازها فأفضى بهم النظر لا إلى درس شمولي كوني للغة فحسب. بل قادهم النظر أيضا إلى الكشف عن كثير من أسرار الظاهرة اللسانية ممّا لم تهتد إليه البشرية إلاّ مؤخرا بفضل ازدهار علوم اللسان منذ مطلع القرن العشرين"⁽²⁾

مّا لا شك فيه أنّ المنزلة التي اكتسبها كلام الرسول ﷺ في تراتبية التراث العربي الإسلامي تدلّ على مدى المكانة التي يحتلّها الحديث النبوي الشريف بالمقارنة مع باقي مصادر اللغة و الأدب في التراث العربي. و غني عن البيان أنّ الحديث النبوي الشريف باعتباره أصلا من أصول التشريع الإسلامي والفقه و الأحكام كان و لا يزال محطّ اهتمام الدارسين و الباحثين. ولذلك فإنّ عكوف العلماء المسلمين على استخراج الأحكام الشرعية و استنباطها منه تجعل الاهتمام بالحديث النبوي الشريف من حيث لغته و بلاغته و أحكامه تكشف مدى الحاجة إلى هذا النوع من البحوث. فلقد عرف العلماء منزلة السنة النبوية المشرفة فخصّوها بعنايتهم و اهتمّوا بها اهتماما منقطع النظير، وعلى الرغم من وجود الوضّاعين الذين اختلقوا أحاديث كثيرة نسبوها إلى الرسول ﷺ فإنّ علماء الحديث النبوي الشريف ما أدّخوا جهدا في الذبّ عن سنّة الرسول ﷺ بغية تنقيتها من شوائب الوضع و الوضّاعين.

و لذلك نجد أحد الأصوليين الفقهاء حينما عرض لأصول الاستنباط عنده يؤكّد على أنّه إنّما يتخيّر من كلام الرسول ﷺ ما ثبتت نسبته إليه لدى علماء الحديث؛ فيقول: "وما أوردته من الأحاديث: فإن كان قد رواه البخاري ومسلم أو أحدهما لم أذكر غيرها من الرواة لاتفاق أهل العلم على صحّة ما أخرجاه أو أخرجه أحدهما.

أما ما لم يروه واحد منهما ورواه أهل السنن الأربعة أبو داود والترمذي والنسائي، وابن ماجه، وغيرهم كأحمد، ومالك، والشافعي، وكابن خزيمة وابن حبان، والحاكم، والبيهقي، وغيرهم، وصححه أحمد أو البخاري أو الترمذي أو شيخ الإسلام أو ابن القيم أو الحافظ ابن حجر، أو أمثالهم فاذكر بعض من رواه كالحمسة أحمد وأهل السنن، أوهم أو بلفظ الأربعة، أو الثلاثة وهم ما عدا ابن ماجه، أو اقتصر على أحد مخرجه تسهلاً".⁽³⁾

2. لغة الحديث النبوي:

يستوقفنا في عرض خصائص لغة الحديث النبوي الشريف، ما تميزت به لغته ﷺ من السلاسة و الوضوح، و ما اجتمع فيها من معاني البساطة و السهولة مع قوة في الفكرة و جمال أخاذ في الأسلوب. و لذلك وصف أحد الصحابة كلام الرسول ﷺ فقال: "ويتكلم بجوامع الكلم، وإذا تكلم تكلم بكلام بين فصل، يحفظه من جلس إليه، ويعيد الكلمة ثلاثاً إذا لم تفهم حتى تفهم عنه، ولا يتكلم من غير حاجة، وقد جمع الله له مكارم الأخلاق، ومحاسن الأفعال، فكانت معاتبته تعريضاً، وكان يأمر بالرفق، ويحث عليه، وينهى عن العنف، ويحث على العفو والصفح، والحلم، والأناة"⁽⁴⁾ فأحاديث الرسول -صلى الله عليه وسلم- قد حوت صنوفاً من البلاغة و ألواناً من جمال الأسلوب و فصاحة التركيب. و ما ذلك إلا لأنه أوتي جوامع الكلم و كان أفصح العرب. و مع ذلك فقد شاع في أدبيات الدراسات التراثية مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في مسائل اللغة و الأدب كليهما.

1.2 الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف في اللغة:

تجب الإشارة بادئ ذي بدء إلى أن هذه المسألة شغلت حيزاً من البحث قديماً و حديثاً. غير أن الأصل العظيم الذي لا يمكن الطعن في صحته، هو القرآن الكريم نفسه الذي حكم بفصاحته ﷺ حينما قال في محكم التنزيل: "و ما أرسلنا من رسول إلا بلسان قومه ليبين لهم، فيضل الله من يشاء و يهدي من يشاء، و هو العزيز الحكيم"⁽⁵⁾ كما أن من تمام البيان الذي أرسل الرسول ﷺ من أجله هو أن تكون فصاحته شاملة لكل لهجات العرب على اختلافها و تنوعها.

فمما لا شك فيه "أن القرآن نزل بلسان عربي مبين و لم ينزل بلسان قرشي و لو كانت الفصحى في أصلها لهجة قرشي و كانت قريش أصفى العرب لساناً لكان من المتوقع أن يكرم الله رسوله بالإشادة بفصاحة لهجته، و لا غرابة في ذلك فقد أشاد النبي ﷺ بفصاحة نفسه"⁽⁶⁾ و من جهة أخرى فإن من كمال المعجزة البيانية التي جاء بها الرسول ﷺ وهي القرآن الكريم؛ أن الله قد أرسله في أمة تقيم للبيان و البلاغة ما تقيم من اهتمام قل نظيره لدى أمم الأرض جميعاً قديماً وحديثاً. والدليل على ذلك أنهم كانوا يقيمون أسواقاً ومواسم لتناشد الأشعار و الأراجاز ويرصدون لذلك الجوائز السنوية و السخية التي تدل على تذوق لأسرار البلاغة و البيان؛ و مع ذلك عجزوا أن يأتوا ببعض سورة أو آية من مثله. وهذا من أقوى الأدلة على أن صاحب هذا الكتاب و هو محمد ﷺ حباه الله عز وجل بما يكفل له مخاطبة هؤلاء العرب بمقتضى كلامهم؛ و أن يكون هو نفسه أرفع طبقة وأقوى بيانا

حتى يسهل له تبين كل ما يتعلّق بهذه العقيدة الجديدة عليهم. فهل بعد ذلك من يماري في وجوب إحلال الحديث النبوي محلّ الرفع، و أن يُحتجّ به كأصل أصيل في اللغة و الأدب. "لقد كان من المنهج الحقّ بالبداهة أن يتقدّم الحديث النبوي سائر كلام العرب، من نشر و شعر، في باب الاحتجاج في اللغة و النحو، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن الكريم بيانا أبلغ من الكلام النبوي، و لا أروع تأثيرا، و لا أفعل في النفس، و لا أصحّ لفظا، و لا أقوم معنى منه" (7)

غير أنّ الاحتجاج بالحديث النبوي لدى النحويين لم يكن محلاً للاجماع لديهم؛ إذ إنّ لفيفا من هؤلاء العلماء رأى في فترة تاريخية معينة، و لأسباب معينة عدم الاحتجاج بالحديث النبوي في إقرار مسائل النحو. و لئن كان لهذا الرأي من يدافع عنه إلّا أنّه لم يسلم من النقد و الردّ من قبل علماء آخرين لهم باع طويل في النحو و أصوله. و على هذا الأساس اختلفت الآراء من مسألة الاحتجاج بالنحو بين مؤيّد و معارض و متوسط بينهما. بل و أكثر من ذلك حدّد اللغويون من يصحّ الاحتجاج بهم و من لا يصحّ، كما حدّدوا الدائرة المكانية و الزمانية التي يتحركون في إطارها والتي تدلّ في حقيقة الأمر على وعي منهم بوجوب حصر الأشخاص و الأماكن المعتدّ بأقوالهم، و الذين يمثلون دائرة الفصاحة العربية المكانية و الزمانية.

- أمّا فيما يخصّ دائرة الاحتجاج فسوف نجد أنّ هؤلاء العلماء بحثوا في: "الشاهد اللغوي الذي يصحّ الأخذ به، و وضعوا له دائرتين: زمانية و مكانية، صونا للغة من الخلل و الفساد الذي قد يردّه من الدخيل. أمّا الدائرة الزمانية فقد حدّدوها بأقوال الجاهليين و الإسلاميين حتى منتصف القرن الثاني. سواء من سكن منهم البادية أو الحاضرة" (8) فأما ما يتعلّق بالأشخاص جاهليين أو إسلاميين المعنيين بالاحتجاج؛ فهم طبقة الشعراء الذين رويت أشعارهم و تداولها الناس.

- أمّا الدائرة المكانية فهي تشمل الأماكن الممثّلة في القبائل العربية بحسب بعدها أو قربها من الحواضر المعروفة آنذاك، و معرفة مدى اختلاطهم بالاعاجم شدّة و اتساعا. و في خضمّ هذه الدائرة يبرز موقع الحديث النبوي الشريف من حيث قبول الاحتجاج به أصلا أو مرتبة هذا الاحتجاج على فرض قبوله. "وهناك مصدر لغوي رابع إلى جانب القرآن، و العرب الفصحاء، و الشعر، هو ما دوّن من أحاديث الرسول ﷺ كتلك الصحيفة التي دوّنها عبد الله بن عمرو بن العاص في أيام الرسول ﷺ نفسه، و سماها الصادقة، كما ثبت أن عليا - رضي الله عنه - كان يكتب بعض ما يسمع من أحاديث رسول الله ﷺ، هذا إلى جانب رسائله ﷺ إلى قيصر و كسرى و النجاشي ووفود القبائل العربية، و لا تزال محفوظة في بطون الكتب" (9)

يبدو أنّه بعد التحقيق لم يعد الأمر متعلّقا بأحقية الحديث النبوي الشريف في أن يُسلّك في نظم المحتجّ بهم من الأصناف المذكورين فيما سبق؛ و إنّما يتجاوز ذلك إلى التحرّي عن أحقية الترتيب الذي يخوّل الحديث النبوي الشريف أن تكون مرتبته مرتبطة بمرتبة القرآن الكريم الذي لا يماري أحد في أولية الاحتجاج به و

أولويته في كلّ أمر من أمور اللغة بمختلف مستوياتها النحوية و الصرفية و الصوتية و التعبيرية و غيرها. و مع ذلك فلا بدّ من عرض مجمل الآراء التي ارتأت أن تنظر إلى الحديث النبوي الشريف من زاوية معينة.

3. الآراء من الاحتجاج بالحديث:

1.3 - موقف القدماء:

يمثل الاحتجاج بما ورد عن العرب - فيما قام الدليل على اعتباره كلاما عربيا- مدخلا مهما لضبط المدونة اللسانية التي يستند إليها النحوي في بناء القواعد النحوية و ضبط الأساليب العربية الفصيحة التي يُحكم باللحن و الخطأ على ما عداها من الأساليب، و التي تمثل فيها المخالفة الصريحة للقواعد النحوية انحرافا عن المعيار اللساني العربي الأصيل. كما أنّ هذه القواعد تمّ استلهاها أساسا في بداياتها لعصمة اللسان العربي من الزلل و الخطأ واستجابة لظروف تاريخية قاهرة حتمت هذا الاتجاه. "واجه التراث النحوي مجموعتين أساسيتين من المشاكل المتعلقة بالمادة اللغوية. تتعلق المجموعة الأولى بمشاكل المعايير التي يمكن بناء عليها تحديد المواد اللغوية التي يمكن الاحتجاج بها، أي التي يمكن النظر إليها على أنّها تمثل الاستعمال اللغوي للعرب الأقحاح تمثيلا صادقا" (10) وعلى هذا الأساس مضى اللغويون يحنون الخطى نحو جمع المادة اللغوية التي تمثل اللغة العربية الفصيحة في أصالتها و صفائها. فظهرت الحاجة إلى تحديد المقصود بالمعيار اللغوي الذي يُرجع إليه و يُعتمد عليه في الاستدلال والاستشهاد و الاحتجاج. وللأهمية البالغة لهذه المسألة أوجد علماء اللغة الأقدمون علما قائما بذاته، هو "علم أصول النحو".

و هو العلم الذي يهتم بأصول الاحتجاج عند العرب في كلامهم و في القياس و الإجماع و الرواية و السماع و أصول كلّ ذلك و قواعده. و يعتبر الإمام جلال الدين السيوطي من أهمّ العلماء الأقدمين الذين ألّفوا في هذا العلم و شرحوه و بسّطوا قواعده و أصوله. يقدّم السيوطي لنا تعريفه عن علم أصول النحو، فيقول: "علم يُبحث فيه عن أدلّة النحو الإجمالية من حيث أدلّته، و كيفية الاستدلال بها، و حال المستدلّ" (11)

و هذا ما يجعلنا نستشعر الجهد الذي بذله العلماء الأوائل في الحفاظ على اللغة و على مصادرها. و هو الإحساس الذي حدا بهم أن يتحرّوا الدقة و التثبت في كل المرويات و المسموعات، بما فيها القرآن الكريم نفسه على قداسته و تواتر السند المتصل في روايته قراءة و إقراء في الصدور أو في السطور. فقد ضبط الأصوليون النحويون قواعد الاحتجاج بالقرآن، و أبعدا الروايات الشاذة و المهجورة. و غني عن القول أنّهم بهذا العمل أثبتوا مدى الأمانة والموضوعية التي حدت بهم - عند بعضهم- إلى تحييد بعض الأحاديث النبوية الشريفة، و عدم اعتبارها مرجعا للاحتجاج. فلئن كان لهم العذر في تلك الفترة الباكرة من تاريخ الفكر اللغوي العربي؛ فإنّ تطور البحث في هذه المسائل في الوقت الحاضر جعل الباحثين يستكشفون دلائل تشير إلى أولوية انصراف الجهود اللغوية إلى الاستنباط من الحديث النبوي الشريف في مسائل النحو و قواعده.

فقد كانت المادة اللغوية التي تمّ جمعها بهذه الطريقة تتشكّل أولاً و أساساً من القرآن، و الذي كان ينظر إلى كل قراءاته المعتمدة على أنه يحتجّ بها في العلوم اللغوية ثم يلي ذلك الشعر القبلي القديم، الذي أتى في الغالب على هيئة أبيات فردية (الشواهد)، فضلاً عن بعض الأمثال السائرة و الحكم البدوية و بهذه الطريقة يمكن فهم الاتجاه الذي سار نحو اعتماد هذه المدوّنة اللسانية و اعتبارها المصدر و الأصل الذي عليه المعوّل في تقعيد القواعد النحوية في فترة لاحقة، و اعتماد شواهدا المفرداتية و الجمالية هي نماذج النحو العربي التي يُقاس عليها الكلام العربي إنتاجاً و تداولاً إرسالاً و استقبالا.

غير أنّ التفاوت بين الأصوليين في هذا المجال أي في مسألة الاحتجاج بالحديث النبوي الشريف هو الذي جعل الآراء تتشتت و تختلف بين مجوّز و مانع و متوسط، في الوقت الذي كان فيه الحديث الشريف يُمارس دوره في بناء حضارة إسلامية متميزة أصيلة، وكان هذا الحديث النبوي الشريف هو قطب الرحى الذي فتّق بحضوره العلوم الإسلامية على اختلاف أنواعها و أصنافها و أنماطها. و من أوضح الأدلة على ذلك ما قام به أبو عبيدة في كتابه "مجاز القرآن" حيث خالف فيه اللغويين و توجه صوب الحديث الشريف يستقي منه ما يعينه على بناء نظرية عربية أصيلة في المجاز اللغوي العربي. فقد تناول: "النصوص اللغوية الفصيحة بالوصف و التحليل و أهمّ تلك النصوص و أوضحها القرآن الكريم في مجاز القرآن و الحديث الشريف في غريب الحديث و الشعر و أشهر دراساته فيه حول نقائص جرير و الفرزدق و شرح ديوان المتلمس، و غير ذلك من الأمثال السائرة و الأقوال النادرة عن العرب" (12)

-الرأي الأول: يرى أصحابه ومنهم أبو حيان، وابن الضائع، والسيوطي أنه لا يجوز الاحتجاج بالحديث بسبب أنّ الحديث مروى بالمعنى دون اللفظ، وما دام كذلك فكثير من ألفاظه وما اعتراها من تصريف أو إعراب ليس من نطق الرسول ﷺ ولا من لفظه. و أيضاً بسبب أنّ الحديث وقع فيه لحن كثير، لأن أغلب رواته أعاجم تكون درجة إتقانهم للغة العربية و لبلاغتها و أساليبها مسألة فيها نظر. كما أن أوائل النحاة من أئمة البصريين والكوفيين، النحاة المتأخرين في بغداد والأندلس وغيرها، لم يفعلوا ذلك.

-الرأي الثاني: و هو اختيار الإمام الشاطبي في أنه من الأسلم الوقوف موقفاً وسطاً بين المانعين والمجوزين، فيرى أنه يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اغتني بنقل ألفاظها لمقصود خاص، كتلك التي قصد بها بيان فصاحته ﷺ، وكالأمثال النبوية. ولا يجوز الاحتجاج بالأحاديث التي اعتنى رواها بالمعنى دون اللفظ.

-الرأي الثالث: التجويز مطلقاً؛ وقال به ابن مالك والرضي، الذي زاد عليه جواز الاحتجاج بكلام أهل البيت، رضي الله عنهم. وقال به أيضاً الدماميني وابن الصلاح. غير أن أشد هؤلاء تحمساً لهذا الرأي وأكثرهم دفاعاً عنه أمام أبي حيان، ابن الطيب المغربي، في شرحه على اقتراح السيوطي، ولعل أبرز ما بنى عليه دفاعه: - أن القول بأن القدامى لم يستدلّوا بالحديث ولا أثبتوا القواعد الكلية، لا دليل فيه على أنهم يمنعون ذلك ولا يجوزونه.

- أن القول بأن الأحاديث بأسرها ليس موثقاً بأنها من كلام النبي، صلى الله عليه وسلم، قول باطل، لأن المتواتر، وإن كان قليلاً، مجزوم أنه من كلام النبي صلى الله عليه وسلم، وكذلك ما اشتمل عليه صحيح البخاري ومسلم، إلا قليلاً، مجزوم بأنه من كلامه، وما صح أنه من كلامه لا شك في كونه في إثبات القواعد كالقرآن. أما القول إن الرواة جَوَّزُوا النقل بالمعنى، فاحتمل نقل المعاني دون الألفاظ، فالخلاف فيه مشهور، وكما أجازهم قومه آخرون، بل ذهب إلى المنع كثير من المحدثين الفقهاء والأصوليين. وإن بعض الأئمة شدد في الرواية بالمعنى غاية التشديد، فمنع تقديم كلمة على كلمة أخرى، وحرف على آخر. وذهب بعض الأئمة إلى أنه لا تجوز الرواية بالمعنى إلا لمن أحاط بجميع دقائق علم اللغة، وإلا فلا يجوز له الرواية بالمعنى.

2.3 المحدثون و موقفهم من الاحتجاج بالحديث:

- أ- **مصطفى صادق الرافعي:** يعتبر المؤلف مصطفى صادق الرافعي من بين أهم الكتاب المحدثين الذين حاولوا في فترة من فترات العصر الحديث أن يربط من خلال مصنفاته بين الماضي والحاضر وبين الأصالة والمعاصرة. يقول عن الحديث النبوي الشريف: "في الأولى مسدد اللفظ محكم الوضع جزل التركيب. متناسب الأجزاء في تأليف الكلمات: فحم الجملة واضح الصلة بين اللفظ ومعناه واللفظ وضربه في التأليف والنسق، ثم لا ترى فيه حرفاً مضطرباً، ولا لفظة مستدعاة لمعناها أو مستكرهة عليه، ولا كلمة غيرها أتم منها أداءاً للمعنى وتأنياً لسره في الاستعمال" (13)

ثم يستطرد الرافعي مدافعاً عن البلاغة النبوية، قائلاً: "ورأيت في الثانية حسن المعرض بين الجملة واضح التفضيل، ظاهر الحدود جيد الرصف، متمكن المعنى، واسع الحيلة في تصريفه، بديع الإشارة، غريب اللحم، ناصع البيان، ثم لا ترى فيه إحالة ولا استكرها، ولا ترى اضطراباً ولا خطلاً، ولا استعانة من عجز، ولا توسعاً من ضيق، ولا ضعفاً في وجه من الوجوه" (14) ولذلك فإن مسألة خلوص الحديث النبوي من أية شائبة لغوية تشينه - فلا يوجد من يرمي حديثاً ثبتت نسبته إليه ﷺ بلحن أو خطأ نحوي أو تركيبياً أو تعبيرياً - هو من أقوى الدلائل على أولوية أن تتوجه الأنظار والجهود لدراسته و الاحتجاج به و الرجوع إليه في كل مسألة لغوية نحوية أو بلاغية، و بلغة عصرنا أية مسألة لسانية.

فمن كانت هذه بلاغته وهذا بيانه كيف يترك لأحد من الأعراب لكي يحتج بكلامه؛ مع أن كلامه قد يعلو بعض الأحيان وقد يسفل في أحيان كثيرة. وقد ورد في مصادر اللغة والأدب أن كثيراً من المحتج بكلامهم من جاهليين وإسلاميين ورد في بعض كلامهم كثير من السقطات التي ملئت بها بطون المرويات التراثية.

ب - **سعيد الأفغاني:** يرى أن المنهج الحق أن يتقدم الحديث سائر كلام العرب من شعر ونثر في باب الاحتجاج في اللغة وقواعد الإعراب، إذ لا تعهد العربية في تاريخها بعد القرآن بياناً أبلغ من الكلام النبوي، ولكن ذلك لم يقع كما ينبغي لانصراف اللغويين والنحويين المتقدمين إلى ثقافة ما يزودهم به رواة الأشعار خاصة، انصرافاً استغرق جهودهم، فلم يبق فيهم لرواية الحديث ودرايته بقية (15)

ومن جهة أخرى فإن التخريجات النحوية للظواهر اللغوية التي لا تستجيب للقياس النحوي تصدى لها النحاة الأوائل درسا و تمحيصا مثل قوله ﷺ "يتعاقبون فيكم ملائكة....." ورأوا أنها من الظواهر اللغوية التي سبق القرآن إليها ووجدت شواهد لها في كلام العرب. ففي بعض الأحيان تفجير طاقة اللغة الإبداعية يجعلها تتفنن في مهارات القول. و ما دام أن ذلك قد شاع بينهم و تداولته ألسنتهم، و لم يروا في ذلك غضاضة، و لم ينكر بعضهم على بعض في ذلك؛ فالأمر فيه سعة و استحسان.

فلكل قاعدة شذوذ و استثناء لم تسلم لغة من الأمم من ذلك البتة، و اللغة العربية ليست بمنأى عن هذه الظاهرة العامة التي تنتظم كل اللغات.

أما الحديث الشريف فظاهرة الترخص فيه أقل من الشعر و القرآن كليهما. و من أمثلة الترخص فيه قوله ﷺ في حديث أم زرع: "جلس إحدى عشرة نسوة" أي امرأة، وقوله: "ثم أتبعه ستا من شوال" أي ستة، و قوله: "إن قعر جهنم لسبعين خريفا" أي لسبعون⁽¹⁶⁾

ولكن النحاة لم يعترفوا بتحقيق هذه الشروط إلا لعدد قليل من الأحاديث القصيرة كقوله ﷺ : "من كذب عليّ عامدا متعمدا فليتبوأ مقعده من النار". أما من لم تثبت نسبته إلى النبي ﷺ فاحتجاج به في النحو مرفوض ، لأن أغلب ذلك مروي بالمعنى. أي بألفاظ غير ألفاظه عليه السلام، فهو من لفظ الرواة؛ و أغلبهم من الأعاجم الذين لا يحتج بكلامهم لأنهم لا تنطبق عليهم شروط الفصاحة. وإذا كان ما صحت نسبته إلى النبي ﷺ من القلة بحيث لا يكاد يفي بشيء في هذا الباب فإن معنى وقوف النحاة هذا الموقف أنهم من الناحية التطبيقية البحثية منعوا الاحتجاج بالحديث. ولقد زاد "تمام حسان" هذا الأمر تعقيبا و تعليقا و أشار بما لا يدع مجالا للشك ذاكرًا كيف أنّ مسألة الاحتجاج بأحاديث الرسول ﷺ مسألة بالغة الأهمية لارتباطها بالصحابة أيضا الذين نقلوا لنا أحاديثه ﷺ ، و هؤلاء كانوا من العرب الخالص و لم يكونوا عجماء. "وإذا كان لنا من تعقيب على هذا الموقف فإنّه كان ينبغي للنحاة أن يراعوا أنّ الذين تلقوا هذه الأحاديث تلقيا مباشرا عن الرسول - صلوات الله عليه - كانوا من الصحابة و هم عرب خلّص من ذوي الفصاحة و السليقة، فلو أنّ واحدا منهم خائنه ذاكرته في خصوص اللفظ لأدّى المعنى بألفاظ فصيحة من عنده " (17)

4. دعاوى معاصرة في قراءة الحديث:

ظهرت في العصر الحديث بعض الدعاوى المختلفة التي يزعم أصحابها أن العصر الذي نعيشه بتحدياته يلزمنا أن نعيد قراءة تراثنا القديم بمعايير معاصرة تستند إلى أكثر الأدوات المستوردة إفراطا في محاولة قطع الصلة بين القديم و الحديث. و قد كانت النصوص المقدسة من قرآن و سنة محلاً للهجوم و الطعن. و لقد استند هؤلاء على مجموعة من المزاعم و الاستدلالات. فتارة تُرمى السنة الممثلة في أقوال الرسول ﷺ وأفعاله و تقريراته بأنها قد تعرضت للطعن و الدس فلا يمكن -بالتالي- الاستئناس بكتب الحديث النبوي و جعلها مصدرا تشريعيا لاحتمال

اشتمالها على المدسوس و المكذوب من الأحاديث. وهي دعوى ظاهرها الحفاظ على قدسية النصوص الدينية؛ ولكن باطنها رد النصوص و لو ثبت بالدليل صحة نسبتها إلى الرسول ﷺ.

و لا شك أنّ المتتبع لجهود علماء الحديث في تنقية الحديث النبوي الشريف من المدسوس و الموضوع و المكذوب لا زالت مثارا للاستحسان لدى المنصفين من الباحثين في شرق العالم و غربه. ولذلك فإنّ صحة الأحاديث الواردة في كتب الحديث إنّما يحكم عليها من اطلع على تلك الجهود التي بذلها العلماء المحققون، و نذروا أنفسهم لدراسة هذه الأحاديث النبوية الشريفة. و إنّما دفعهم إلى ذلك إيمانهم بمنزلة السنة النبوية في مصادر التشريع الإسلامي. إذ إنّها تأتي في المرتبة الثانية بعد القرآن الكريم لكي تفصل مجمله، وتخصّص عامه، و تقيّد مطلقه و تلحق الفرع بأصله، و تعيّن ما يكون محتملا لأمرين فأكثر، بل و أكثر من ذلك فقد يشتمل الكلام النبوي على أحكام وتشريعات لم ترد في القرآن الكريم. "السنة دليل شرعي للدليل القاطع على نبوة سيدنا محمد ﷺ ورسالته. والدليل القطعي الثبوت القطعي الدلالة أنّه -عليه الصلاة والسلام- لا ينطق عن الهوى إن هو إلا وحي يوحى" (18)

و مع تكاثر النظرات التي تدّعي الحداثة لتضفي جاذبية على أفكارها و أطروحاتها؛ لا ينسبنا أن الحفاظ على قدسية نصوص الوحي هي من الأمور المسلم بها ابتداء. و من هذا المنظور فإن هذه المدارس المسماة حداثية في تعاملها مع الكلام النبوي قد صوبت لها سهام النقد من قبل بعضهم، بدعوى أنّها أسرفت في استلهاهم مستجدات التيارات المعاصرة و تطبيقها على السنّة النبوية، فقد رأت أنّ: "السنّة تراث أكثر من أن تكون وحيًا، واعتبار السنّة تراثًا يتطلب تجريدًا من سماتها الخاصة التي جعلت منها مصدرًا ثانيًا للشريعة الإسلامية، ويستلزم من ذلك اعتبار السنّة مجرد خطاب أو نص ظهر في التّاريخ لمهمة خاصة ليس لها طابع الديمومة. واعتبار النصّ النبوي خطاباً لغوياً قابلاً للنقد، وفي هذه الظاهرة الحداثيّة يعدّ النصّ النبوي مادة لمناهج الألسنيات الحديثة وتحليل الخطاب التاريخي ونقده، ففي منطق النقد يستقلّ النصّ عن المؤلف" (19) و فحوى هذه الدعوى هو تجريد النص النبوي من صفة القداسة التي يحوزها لكي يصبح النص النبوي مثله مثل أي نص بشري آخر.

في حقيقة الأمر، فإن رمي كل التيارات الحداثيّة بتهمة معاداة النصوص المقدسة؛ هو قول يحتاج إلى التفصيل و الشرح. ذلك أنّ: "الحكمة ضالة المؤمن حيثما وجدها فهو أحق بها". و النصوص لا يخاف عليها من تطبيق الآليات الإجرائية البحثية إذا كانت مبنية وفق قواعد البحث العلمي الموضوعي؛ و إنّما يخاف من النظريات التي تتعسف في تأويل النصوص من التأويلات الباطلة التي تخرجها عن سياقها المكاني و الزماني و تحاول أن تستخلص منها أحكاما لا منطق فيها و لا معرفة.

4. خاتمة:

- و على هذا الأساس فإنّ تطبيق كل ما يطفو على ساحة الفكر الإنساني من نظريات و مدارس يكون في جانب منه مأمونا إذا حافظ النص المقدس على قدسيته التي تؤهله لأن يكون مرجعا تشريعيًا و مصدرا من مصادر الاحتجاج و الاستشهاد في اللغة و الأدب.

- و على هذا المنوال سار القدماء في ضبطهم للمدونة اللسانية التي تكون مصدرا من مصادر الاحتجاج و الاستشهاد في أبواب النحو و البلاغة و سائر العلوم اللسانية، و قد رووا شعر و نثر الجاهليين قبل الإسلام و كانت في مجملها تنضح بعبادة غير الله - عزوجل- و تشرك به، ممّا عابه عليهم القرآن الكريم في صدر الإسلام. فلم يمنعهم ذلك من رواية شعرهم و نثرهم و الاحتجاج به في مسائل النحو و البلاغة، لعلمهم بأنّ النصوص اللغوية حينما تكون مدونات لسانية تفصل عن إطارها العقدي، و يتمّ التعامل معها كنصوص لغوية تعكس الأنماط النحوية التي يجب السير على منوالها.

- و بذلك يتبيّن لنا من خلال ما سبق أنّ لغة الصحيح من الحديث النبوي الشريف تقع في أرقى منزلة من منازل البيان العربي الأصيل و الفصحح الذي استجمع شروط الفصاحة و سلم من التعقيد المعنوي و الركافة اللفظية ممّا يصعب أن يتصور أيّ دارس لهذه اللغة الحديثية أن تستبعد هذه النصوص من ساحة الدرس اللساني لأيّ اعتبار كان.

- و إذا كان العصر الحاضر يشهد انفتاحا على الأداءات الفردية و الجماعية لتكون مناويل لسانية يتم رصفها و تصنيفها لتكون في متناول أفراد المجموعة اللسانية للاستئناس بها في مجال تعلّم اللغة و تعليمها في وسطها الطبيعي الذي يضمن لها النماء و البقاء؛ فإنّه من الأسلم و الصوب لمن يروم هذا المسلك ممن يدرس اللغة العربية أن يتجه صوب لغة الحديث النبوي الشريف لكي يغترف منها زادا معرفيا يكسبه مع ما تضمنته من تشريعات و توجيهات مهارة في القول و تفنّنا في الكلام.

الهوامش :

- (1) أبي عبد الله بن إسماعيل البخاري: صحيح البخاري، دار ابن كثير للطباعة و النشر، دمشق، سوريا، 2002، ص 734.
- (2) عبد السلام المسدي: التفكير اللساني في الحضارة العربية، الدار العربية للكتاب، ط2 1986، ص 26.
- (3) عبد الرحمان بن محمد بن قاسم: الإحكام في شرح أصول الأحكام، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2002، ص 10.
- (4) سعيد بن علي بن وهب القحطاني: وداع الرسول □ لامته، دار كتاب، السعودية، 2000، ص 17.
- (5) سورة إبراهيم، الآية رقم 04.
- (6) تمام حسان: الاصول، دراسة إبستمولوجية للفكر اللغوي عند العرب، عالم الكتب، القاهرة، مصر، 2000 ص 71.
- (7) محمود فجال: الحديث النبوي في النحو العربي، أضواء الطف، الرياض، المملكة العربية السعودية، ط2، 1997، ص 99.
- (8) محمد صالح شريف العسكري: الاستشهاد بالحديث النبوي الشريف عند اللغويين، مجلة آفاق الحضارة الإسلامية، السنة الثالثة عشر، العدد الثاني، 1989، ص 98.
- (9) محمد خير الحلواني: أصول النحو العربي، الناشر الأطلسي، الرباط، المغرب، 1983، ص 23.

- (10) بوهاس جيوم كولوغلي: التراث اللغوي العربي، ترجمة محمد حسن عبد العزيز كمال شاهين، دار السلام، ط1، 2008، ص49.
- (11) جلال الدين السيوطي: الاقتراح في أصول النحو، دار البيروني، ط2، 2006، ص21.
- (12) - رضوان منيسي عبد الله: الفكر اللغوي عند العرب في ضوء علم اللغة الحديث، (أبو عبيدة) دار النشر للجامعات، القاهرة، مصر، ط1 2007، ص20.
- (13) مصطفى صادق الرافعي: إعجاز القرآن و البلاغة النبوية، دار الكتب العلمية، بيروت، لبنان، 2011، ص 220.
- (14) مصطفى صادق الرافعي: نفسه، ص 221.
- (15) سعيد الأفغاني: في أصول النحو، المطبوعات الجامعية، الجزائر، 1994، ص 46.
- (16) - تمام حسان: المرجع السابق، ص 79.
- (17) تمام حسان: نفسه ص 94.
- (18) محامي منير طاهر شواف: تحافت القراءة المعاصرة، دار قتيبة للطباعة و النشر، دمشق، سوريا، ط2، 2004، ص197.
- (19) أحمد قاسم كسار: النظريات اللغوية الحديثة وحدود استعمالها في فهم الحديث النبوي، جامعة مالايا، ماليزيا، 2018، ص 03.